الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4363 | الأحد | 8 صفر 1444 هـ | 4 سبتمبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

فلسطين تطالب بتحقيق دولي في وفاة أحد معتقليها

إسرائيل تقيد الدخول إلى الضفة الغربية بإجراءات جديدة

جنود إسرائيليون

الأراضي المحتلة – «وكالات» : توسع إسرائيل قيودها المفروضة على دخول الأجانب إلى الضفة الغربية المحتلة، ويوم الإثنين المقبل تستعد السلطات الإسرائيلية للبدء في تطبيق إجراءات جديدة تحد من دخول غير الفلسطينيين إلى الضفة، والإقامة فيها بشكل دائم.

تستهدف هذه الإجراءات التي نشرت في فبراير، الأجانب الراغبين في الإقامة أو العمل أو الدراسة أو ممارسة نشاط تطوعي في الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل منذ 1967، كما ستؤثر على عدد كبير من الطلاب في إطار برنامج «ايراسموس».

تأجل تطبيق هذه الإجراءات مرتين بسبب اعتراض 19 مدعياً أمام المحكمة العليا الإسرائيلية. وبين الذين طعنوا فيها منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية «هاموكيد» التي تصفها بأنها «مقيّدة إلى أقصى» حد وتفرّض «معايير تدخلية ومبهمة».

ومن ثم، لن يتمكن أي أجنبي يرغب في دخول الضفة الغربية من الحصول على تأشيرة عند الوصول إلى إسرائيل وسيتعين عليه طلبها قبل 45 يوماً وتحديد ما إذا كانت لديه عائلة من الدرجة الأولى في الضفة الغربية، وما إذا كان يمتلك أرضاً أو قد يرث أرضاً.

ولن يتمكن الأجانب بعد الآن من الدخول عبر مطار تل أبيب إلا في حالات استثنائية، وعليهم الدخول عن طريق جسر الملك حسين بين الأردن والضفة الغربية والمعبر الذي تسيطر عليه إسرائيل.

تفرض الإجراءات الجديدة التي تقع في 97 صفحة في بعض الحالات كفالة قد تصل إلى 70 ألف شاقل (نحو 20 الف يورو) وكذلك أن يمضي صاحب التأشيرة عدة أشهر خارج الضفة الغربية قبل الحصول على تأشيرة ثانية.

منذ نشر هذه القواعد الجديدة، يتوجه الأجانب الذين يعملون في الضفة الغربية إلى مكتب المحامي راسم كمال الذي قال، «إنهم يعرفون أنه عند تطبيق القواعد فإن قدرتهم على القدوم ستقيّد» ويريدون الحصول على إصدار وكالات لأقربائهم الفلسطينيين.

تقول منظمة «هاموكيد» الإسرائيلية لحقوق الإنسان، إن الإجراءات الجديدة وضعت «قيوداً صارمة أمام تمديد التأشيرات وفي معظم الحالات يتعين على الشخص المغادرة والبقاء في الخارج وقد تكون المدة في بعض الأحيان سنة قبل أن يتمكن من التقدم للحصول على تأشيرة جديدة».

وأضافت، «سيكون لهذا تأثير مباشر على زوجات وأزواج الفلسطينيين الأجانب الذين سيضطرون إلى المغادرة عند انتهاء صلاحية تأشيراتهم، مما يحرم آلاف العائلات الفلسطينية من الحق في العيش معاً دون انقطاع ومن أن يعيشوا حياة أسرية طبيعية».

تدين المنظمة الإسرائيلية هذه الإجراءات مشيرة إلى «أن طلبات الحصول على تأشيرة قد يتم رفضها من دون تبرير».

يقول الطبيب الكندي بنجامين تومسون مدير المشروع الإنساني «مفاتيح الصحة»، وهو أحد الذين تقدموا بالطعن إلى المحكمة العليا «سيكون لهذه الإجراءات الوحشية أيضاً تأثير خطير على العمل الإنساني».

وقال، ان «القوانين الجديدة ستمنع العديد من المهنيين الصحيين من دخول الضفة الغربية»، مستنكراً حالة من «عدم اليقين» تلوح بشأن منح تأشيرات لمنظمته التي تدرب أطباء فلسطينيين وتجديد تلك التأشيرات.

وأوضحت وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية (كوغات) التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية، أن إجراءاتها يجب أن تجعل من الممكن إدارة طلبات التأشيرات «بطريقة أكثر فاعلية وأكثر تكيفاً مع الظروف المتغيرة في الوقت الحالي».

وقالت «كوغات»، إنه «للمرة الأولى» تم بشكل واضح تفسير شروط دخول الأساتذة والطلاب وغيرهم من المقيمين، مشيرة إلى أنه سيتم اختبار هذه الإجراءات مدة عامين.

لقيت السياسة الجديدة انتقادات حتى من المفوضية الأوروبية بسبب الحصص المفروضة على أساتذة الجامعات (150 في السنة) والطلاب الأجانب (مئة) الذين يذهبون إلى الجامعات الفلسطينية. وفي 2020، حضر 366 من الطلاب والأساتذة الأوروبيين إلى هذه المؤسسات.

وقالت مفوضة التعليم في الاتحاد الأوروبي ماريا غابريال في يوليو (تموز)، إن القيود تتعارض مع أهداف برنامج التبادل «إيراسموس+».

وأكدت، أنه «بينما تستفيد إسرائيل بشكل كبير من برنامج «ايراسموس+»، ترى المفوضية، أنه ينبغي عليها أن تسهل لا أن تعيق وصول الطلاب إلى الجامعات الفلسطينية» بينما توجه 1803 طلاب وأساتذة إسرائيليين إلى جامعات أوروبية في 2020.

وذكرت مديرة منظمة «هاموكيد» جيسيكا مونتيل، أنه يمكن لاسرائيل باعتبارها «قوة احتلال» في الضفة الغربية، أن تبرر أي إجراءات باسم حماية أمنها و»من أجل رفاهية السكان المحليين»، وفقاً للقانون الإنساني الدولي.

لكنها أضافت، أن الإجراءات الجديدة «لا علاقة لها بأي من الأمرين»، مشيرة إلى أنها إنما تهدف إلى «تقييد نمو السكان الفلسطينيين من خلال لم شمل الأسرة» ومنع «ترسيخ وجود» الأجانب في الأراضي التي يبلغ عدد سكانها 2.9 مليون فلسطيني ويعيش فيها 475 ألف مستوطن اسرائيلي.

من ناحية أخرى طالبت وزارة الخارجية وشئون المغتربين الفلسطينية بإجراء تحقيق دولي في وفاة معتقل فلسطيني أمس السبت لدى إسرائيل.

وحملت الوزارة في بيان لها، السلطات الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن وفاة المعتقل نتيجة «سياسة الإهمال الطبي التي تتبعها إدارة سجون الاحتلال بحق الأسرى المرضى».

وطالبت الوزارة المجتمع الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر بـ «تحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية تجاه ما يتعرض له الأسرى الفلسطينيين واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان توفير الحماية لهم، والتعامل معهم كأسرى حرب وفقاً لاتفاقيات جنيف، والافراج الفوري عنهم».

وأعلن نادي الأسير الفلسطيني أمس عن وفاة فلسطيني من سكان بيت لحم في الضفة الغربية، في مستشفى «اساف هورفيه» الإسرائيلي، بعد أن كان تم اعتقاله على خلفية دخوله للعمل في القدس بدون تصريح.

واشنطن تستنكر الحكم الجديد ضد زعيمة ميانمار السابقة

وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن

«وكالات» : نددت وزارة الخارجية الأمريكية على لسان الوزير أنتوني بلينكن، بالحكم الجديد الصادر بحق زعيمة ميانمار السابقة أونغ سان سو تشي، ودعت إلى ممارسة مزيد من الضغط على المجلس العسكري الحاكم في البلاد.

وقال بلينكن: «ندين بشدة الحكم غير العادل من جانب النظام العسكري في بورما(ميانمار) على أونغ سان سو تشي بالسجن ثلاث سنوات إضافية، بما في ذلك الأشغال الشاقة». وأضاف «علينا العمل معا لمحاسبة النظام على تصعيده للعنف وقمع القادة المنتخبين ديموقراطيا في بورما».

وتواصل المجموعة العسكرية الحاكمة في ميانمار إدانة سو تشي التي حُكم عليها الجمعة بالسجن 3 سنوات إضافية بتهمة التزوير الانتخابي في العام 2020، خلال محاكمة طويلة وشاقة يعتبرها المجتمع الدولي سياسية.

أوقفت سو تشي خلال الانقلاب الذي وضع حداً لعملية انتقال ديموقراطي استمرت عقداً، ووُضعت في زنزانة انفرادية في سجن نايبيداو نهاية يونيو.

وتتواصل المحاكمة في هذا السجن الواقع في العاصمة، وقد بدأت منذ أكثر من عام في جلسات مغلقة ومنع محاموها من التحدث إلى الصحافة والمنظمات الدولية.

ميليشيا من «الأمهرة» تقتل 100 إثيوبي

«وكالات» : شن مسلحون هجوماً يوم الإثنين الماضي على بلدة في منطقة أوروميا في غرب إثيوبيا، أسفر عن سقوط عشرات القتلى، على ما أفاد ناجون موضحين، أن المهاجمين عناصر ميليشيا من إثنية الأمهرة.

وأوضح سكان محليون مساء أمس الجمعة، طالبين عدم كشف أسمائهم، أن الهجوم استهدف بلدة أغامسا فجر الإثنين بين الساعة 6:30 والساعة 7:00 (3:30 – 4:00 توقيت غرينيتش).

وقال رجل فرّ في اليوم السابق من المدينة بعدما «شاهد الهجوم بعينيه»، إن المسلحين «هاجموا المدينة من ثلاثة اتجاهات بالأسلحة النارية وواصلوا هجماتهم حتى حوالى الساعة 14:00 (11:00 توقيت غرينيتش)».

وتابع، «قتلوا نحو 100 شخص من السكان، وأحرقوا العديد من المنازل والمتاجر ونهبوا مستودعات المواد الغذائية» ونقلوا غنائمهم «بواسطة عربات وسيارات ودراجات نارية».

وقال رجل آخر، إن الهجوم أوقع «أكثر من 100 قتيل» مشيراً إلى أن المهاجمين سرقوا أيضاً رؤوس ماشية.

وبحسب الرجلين، فإن منفذي الهجوم من عناصر ميليشيا في منطقة أمهرة المجاورة.

واتهمت مجموعة مسلحة ناشطة في المنطقة هي «جيش تحرير أورومو» في بيان ميليشيا فانو من الأمهرة بقتل «ما لا يقل عن 62 شخصاً» الثلاثاء في أغامسا، وذكر بعض السكان، أن القوات الخاصة المحلية في أوروميا غادرت المنطقة الأحد «بسبب مناوبة أمنية لكن لم يكن هناك قوات أمن للحلول محلها»، بحسب أحدهم.

ويشهد إقليم أوروميا، وهو الأكبر مساحة وتعداداً بالسكان في إثيوبيا، بانتظام هجمات وعمليات انتقامية بين أفراد من أثنيتي أورومو وأمهرة.

وفي أغسطس 2021، اعلنت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، وهي هيئة عامة مستقلة، مقتل أكثر من 210 أشخاص خلال أسبوع في سلسلة هجمات «ذات طابع إثني» في منطقة جيدا–كيريمو على مسافة عشرات الكيلومترات من أغامسا.

اشتباكات بين الشرطة ونقابات أمنية في تونس

«وكالات» : فضت الشرطة التونسية اعتصامات واحتجاجات نقابات أمنية، ليل الخميس على الجمعة، بالغاز المسيل للدموع.

ونصبت عناصر أمنية نقابية منذ أيام خيام للاعتصام ضد قرار الرئيس التونسي قيس سعيد، لحل الأنشطة النقابية ودعوته لإبقائها بصبغة اجتماعية وفي هيكل موحد، وهو ما يرفضه المعتصمون.

ويحتج نقابيون ضد إحالة أمنيين نقابيين إلى القضاء العسكري، بعد انسحاب عناصر أمنية من تأمين عرض مسرحي ساخر في صفاقس في أغسطس الماضي.

ورفض الرئيس التونسي هذه الخطوة وقال إنها تمثل «إخلالا بالواجب وإضرابا مقنعا».

ورفض معتصمون في خيمة بمحيط مطار قرطاج الدولي أوامر قادة الشرطة بمغادرة المكان.

وأظهرت مقاطع فيديو مناوشات بين عناصر أمنية نقابية بزي مدني وقوات أمنية، إثر فض اعتصام بالغاز المسيل للدموع على مقربة من مقر إقليم الأمن الوطني بصفاقس.

شركة غزال للخدمات اللوجستية والتخزين
(ش.م.ك.م)

إعلان تذكيري
لحضور الجمعية العمومية العادية والغير عادية

تتشرف شركة غزال للخدمات اللوجستية والتخزين (ش.م.ك.م) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والغير عادية المزمع انعقادها في تمام الساعة 11.30 (صباحاً) للجمعية العادية والساعة 12.00 (ظهراً) للجمعية الغير عادية وذلك يوم الاثنين الموافق 2022/09/12 وذلك بمقر الشركة في المرقاب - ش خالد بن الوليد - برج مزايا 2 - الدور 22.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين مراجعة مقر الشركة . مصطحبين معهم البطاقة المدنية او وكالة رسمية لاستلام بطاقة الدعوة لحضور الاجتماع مع جدول الاعمال خلال ساعات الدوام الرسمي من 8 ص - 4 م من الاحد الي الخميس .

للاستفسار يرجى التفضل بالاتصال على:
هاتف : 66705421

رئيس مجلس الادارة

أمريكا تسلح تايوان والصين تتوعد

صواريخ جو جو

«وكالات» : وافقت وزارة الدفاع الأمريكية على صفقة محتملة لبيع معدات عسكرية بقيمة 1.1 مليار دولار لتايوان تشمل 60 صاروخا مضادا للسفن و 100 صاروخ جو – جو، وتوعدت الصين باتخاذ إجراءات مضادة في حال عدم تخلي الولايات المتحدة عن الصفقة.

وتم الإعلان عن هذه الحزمة في أعقاب التدريبات العسكرية الضخمة التي قامت بها الصين حول تايوان بعد قيام رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي بزيارة للجزيرة الشهر الماضي لتصبح أكبر مسؤول أمريكي يزور تايبه منذ سنوات.

وبحسب وكالة الأنباء العالمية (رويترز) قالت وكالة التعاون الأمني الدفاعي التابعة للبنتاغون إن الصفقة تشمل «صواريخ سايدوندر وصواريخ هاربون ودعما لبرنامج رادار المراقبة التايواني».

وتعكس هذه الصفقة دعم إدارة الرئيس جو بايدن المستمر لتايوان مع مواجهتها ضغوطاً من الصين التي لم تستبعد أبداً استخدام القوة للسيطرة على الجزيرة.

من جانبها أعربت وزارة الدفاع التايوانية عن أمتنانها لإبرام صفقة أسلحة بقيمة 1.16 مليار دولار مع إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن وأعلن متحدث باسم الوزارة أن إدارة بايدن أبلغت الكونغرس بالبيع المقترح بموجب شروط قانون العلاقات مع تايوان.

وذكرت وكالة الأنباء المركزية التايوانية، السبت، أن صفقة البيع تشمل أيضاً حزمة بقيمة 655 مليون دولار للدعم اللوجيستي وصيانة رادار مراقبة للدفاع الجوي، وكذلك 355 مليون دولار مقابل 60 صاروخا من طراز «ايه جي ام– 84 ال هاربون» المضاد للسفن، و100 صاروخ جو جو من طراز «ايه اي ام– 9 اكس سايدويندر».

وأعرب المتحدث عن امتنان الحكومة التايونية للإدارة الأمريكية بسبب صفقة الأسلحة التي من المتوقع أن تعزز الدفاع الجوي والبحري لتايوان ضد استخدام الصين لأساليب «المنطقة الرمادية»، فضلاً عن تعزيز قدرات الإنذار المبكر للجيش.

وأبدت الصين على لسان المتحدث باسم سفارتها بواشنطن باتخاذ «إجراءات مضادة» إذا لم تتخل الولايات المتحدة عن صفقة جديدة لبيع أسلحة لتايوان. وقال المتحدث ليو بينغيو في بيان: «الصين ستتخذ بحزم إجراءات مضادة، مشروعة وضرورية، في ضوء الوضع» المستجد.

وأكدت قالت وزارة الخارجية الصينية، إن الحزب الحاكم في تايوان يحاول تضخيم التوتر بعد أن أسقطت الجزيرة ذات الحكم الذاتي طائرة مسيرة مدنية مجهولة المصدر هذا الأسبوع.

وقال المتحدث باسم الوزارة تشاو لي جيان في إفادة دورية، رداً على سؤال عن إسقاط الطائرة «محاولة الحزب الديمقراطي التقدمي تضخيم التوتر لا تعني شيئاً».

في سياق متصل قال مسؤول ياباني إن «النواب اليابانيون والحكومة التايوانية اتفقوا على بدء مباحثات بشأن إجلاء مواطنين يابانيين في حال وقوع غزو صيني للجزيرة وذكرت وكالة «كيودو» اليابانية للأنباء أنه تم التوصل للاتفاق عندما زار وفد من النواب اليابانيين تايوان خلال الشهر الماضي، بعد أسابيع من زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي، ثالث أبرز مسؤولة أمريكية، لتايبيه.

وقال مينورو كيهارا، النائب بمجلس النواب إنه بما أن اليابان لا تربطها علاقات دبلوماسية مع تايوان الديمقراطية، فإن الوفد سوف ينيب عن الحكومة، التي لا يمكن أن يكون لديها تواصل مباشرة مع إدارة تايوان.

وكان الأمين العام لمجموعة من النواب من عدة أحزاب كيهارا، تهدف لتعزيز العلاقات بين اليابان وتايوان، عضوا بالوفد الذي توجه إلى الجزيرة، التي تعتبرها الصين إقليما منفصلاً عنها يجب إعادة توحيدها مع البر الرئيسي، بالقوة إذا لزم الأمر.

تجدر الإشارة إلى أنه يوجد أكثر من 20 ألف مواطن ياباني يعيشون في تايوان. وعادة ما ترسل اليابان طائرة تابعة لقوات الدفاع عن النفس لإجلاء مواطنيها إذا وقع أمر طارئ في دولة أخرى، ولكنها ليست متأكدة من أنه يمكن أن تهبط طائرة في تايوان، التي تزعم الصين أنها من أراضيها.